تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية
دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية حالة ولاية بسكرة

د. بن عيشي عمار
جامعة بسكرة – الجزائر
Benaichi_ammar@yahoo.fr

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية حالة ولاية بسكرة، تم إجراء الدراسة في البنوك التالية: القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الخليج، البنك الخارجي، بنك التنمية الريفية، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة عشوائية متكونة من مدير عام، رئيس مصلحة، نائب رئيس مصلحة والبالغ عددهم 40 مبحوثا من العاملين في البنوك محل الدراسة. أجريت عملية التحليل باستخدام البرنامج الإحصائي spss، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على جودة المعلومات المحاسبية بالبنوك محل الدراسة.

كلمات مفتاحية: حوكمة، معلومات محاسبية، بنوك، جودة، شفافية.

Abstract

This research seeks to clarify the impact of application of the principles of banking governance on the quality of accounting information a field study in Algerian banks – case of the province of Biskra, The study was conducted in the following banks of the following banks: Algerian People's Credit (CPA), Bank of Local Development (BDL), Gulf Bank, External Bank (BEA), Bank of Rural Development (BADR). Therefore, For that purpose, the researchers chose a random sample composed of a managing director, a head of service and a vice-head of service, of which 40, The study found that there is the impact of to clarify the impact of application of the principles of banking governance on the quality of accounting information a field.

Keywords: governance, the quality of accounting information, The quality of accounting information, banks, transparence.

مقدمة:

يعد موضوع الحوكمة واحد من مواضيع الساعة التي تنامت في ظل الأحداث المتسارعة التي تعرضت لها مجتمعات الأعمال بعد الأحداث التي طالت أنشطتها ولاسيما المؤسسات المالية ومنها المصارف نظرا لتأثيرها الكبير بمجريات الأحداث السياسية والاقتصادية والدولية. ولقد تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة المصارف في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق أسيا و أمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين.

إن من أهم الأهداف المبتغاة من تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي هو أن تتولد الثقة في جودة المعلومات المحاسبية، إذ تعد المعلومات المحاسبية محط اهتمام العديد من الجهات لكونها الموجه الرئيسي لإتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية والائتمانية ومن ثم فجودة المعلومات المحاسبية تبنى على مجموعة من المعايير التي يمكن الوصول إليها من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة فهي تضمن المصداقية والموثوقية للمعلومات المحاسبية

1-مشكلة البحث:حددت مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

" هل لمبادئ الحوكمة المصرفية أثر في جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات المبحوثة؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بصياغة التساؤلات الفرعية التالية:

-مدى إلترام البنوك الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية؟

-هل أن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية سينعكس على جودة المعلومات المحاسبية؟

2-أهمية البحث: تتضح أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي يلعبه تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري والاستفادة من ذلك في تقديم مستوى عالي من الإفصاح والشفافية وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للمصارف، كما تهتم الدراسة في إبراز أهمية التوسع في تطبيق هذا المفهوم في المصارف و في البيئة المصرفية المحلية.

3-أهداف البحث: يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة في المصارف والتعرف على أهمية جودة المعلومات المحاسبية في المصارف الجزائرية، وكذلك التعرف على العلاقة المترابطة بين مبادئ حوكمة المصارف وجودة المعلومات المحاسبية، وتقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة في هذا المجال.

4-فرضية البحث: هناك أثر لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على جودة المعلومات المحاسبية

5-أسلوب البحث: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستناد إلى واقع المعلومات والنشرات والدراسات و الدوريات العلمية ومصادر المعلومات الالكترونية المتوفرة، أما الجانب العملي تم استخدام الاستمارة والتي تم توزيعها على عدد من موظفي المصارف عينة الدراسة.

أولا– الإطار النظري للدراسة:

1. الإطار ألمفاهيمي لحوكمة الشركات:

1. 1.مفهوم حوكمة الشركات:

" الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"[1].

يقصد بها أيضا "المنهج المتبع من قبل أصحاب المصالح في الشركة لمراقبة مصالحهم الخاصة، وكذلك فهي تعبير عن النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها[2].

2. الحوكمة المصرفية:

1.2. تعريف الحوكمة المصرفية:

تعنى الحوكمة المصرفيةً مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية[3]

2.2. مبادئ الحوكمة في المصارف: يمكن إجمال أهم هذه المبادئ فيما يلي[4]:

أ.ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة المصرفية : بما يشجع على شفافية و كفاءة الأسواق و أن يكون متوافقا مع حكم القانون و أن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات التنفيذية. هناك مجموعة من الإرشادات والعوامل يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

-ينبغي وضع إطار الحوكمة المصرفية بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الإقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية.

-ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة الحوكمة المصرفية في نطاق اختصاص تشريعي متوافقة مع أحكام القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.

-ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما محدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

-ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب و تتميز بالشفافية مع الشرح الكافي لها.

ب. حماية حقوق المساهمين: يؤكد هذا المبدأ على اعتماد آليات تكفل المحافظة على حقوق المساهمين وذلك أثناء نقل وتسجيل ملكية الأسهم والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على الأرباح و مراجعة القوائم المالية لضمان حسن استغلال أموال المصرف وتعظيم العوائد و قيمة أسهم المصرف في الأجل الطويل. وكذلك المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتغييرات الجوهرية في المصرف وخططها الإستراتيجية.

ج. المعاملة المتكافئة للمساهمين: يتضمن هذا المبدأ تحقيق العدالة و الشفافية في معاملة كافة المساهمين بمن فيهم الأقلية و المساهمين الأجانب، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، و حق مسائلة إدارة الشركة والمشاركة والتصويت في الجمعية العمومية على القرارات الأساسية، كما يتضمن الطلب من أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أية مصالح مادية لهم في المعاملات الخاصة بالشركة أو أي من الأمور الأخرى التي تمس الشركة للحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة مما يؤدي إلى تشجيع جذب الاستثمارات و تدفق الأموال المحلية والدولية وتنمية المدخرات. فضلا عن ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها مع ضمان وجود الرقابة المستقلة على المديرين والمحاسبين بما يؤدي إلى إعداد القوائم المالية الختامية ونعني بها الميزانيات العمومية (قائمة المركز المالي، كشف الأرباح والخسائر).

د.مراعاة الآخرين من أصحاب المصالح مع المصرف: ويشمل هذا المبدأ احترام حقوق ومصالح الآخرين الذين يتعاملون مع المصرف والتعويض في حالة انتهاك حقوقهم وتشجيع التعاون الفاعل بينهم و بين المصرف من أجل إنجاح المصرف وخلق فرص استثمار وضمان استمرار قوة المركز المالي للمصرف، كما يضم هذا المبدأ آليات مشاركتهم في الرقابة و تحسين مستويات الأداء، كما يسمح لهم بالاطلاع على المعلومات المطلوبة.

هـ.الإفصاح و الشفافية: ويشمل هذا المبدأ كل ما من شأنه تحقيق الإفصاح عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمصرف بما فيها الوضع المالي و ملكية النسبة العظمى من الأسهم و أعضاء مجلس الإدارة و المديرين و المخاطر التي يمكن التنبؤ بها، كما يتضمن ضرورة إعداد و مراجعة المعلومات و الإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع المعايير المحاسبية و المالية و الدولية، و توفير القنوات التي عن طريقها يمكن الحصول على معلومات في الوقت الملائم و بالكلفة المناسبة أي الإفصاح على المعلومة بطريقة عادلة لجميع المساهمين و الأطراف الأخرى. ويمكن أن يأتي هذا الأمر بشكل واضح من خلال التقارير الختامية التي يعلن عنها المصرف وتتضمن حساباتها الختامية ورؤية مجلس الإدارة بمسيرة المصرف وتقرير الرقابة المالية وبيانات أخرى.

و.مسؤوليات مجلس الإدارة : و يتضمن وضع تخطيط إستراتيجي للمصرف و المراقبة الفاعلة لأداء الإدارة، والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة تجاه المصرف و المساهمين حيث يجب على مجلس الإدارة أن يعمل على:

-توفير كافة المعلومات، و الالتزام بالقوانين السارية و ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون المصرف و باستقلالية تامة، وعليه أن يقوم بمجموعة الوظائف الأساسية منها: مراجعة و توجيه إستراتيجية المصرف، و خطط العمل، و سياسة إدارة المخاطر، و الموازنات السنوية، و وضع الأهداف و متابعة التنفيذ و أداء المصرف.

-ضمان سلامة التقارير المحاسبية و المالية للشركة، و ضمان إعدادها وفق المعايير المحاسبية والمالية والدولية

-متابعة حدوث أي تعارض للمصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين.

3.المعلومات المحاسبية:

1.3.تعريف المعلومات المحاسبية: هي كل المعلومات الكمية و غير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، والتي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية و في خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا، و بذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من مستخدميها[5].

4.جودة المعلومات المحاسبية:

1.4.مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

تعرف جودة المعلومات المحاسبية بأنها تلك الخصائص الرئيسة التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وتعد هذه الخصائص مفيدة للمسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية[6].

2.4.الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية: و تتمثل هذه الخصائص في ما يلي[7]:

أ. الملائمة: يقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية و الهدف من إنتاجها. أي قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين، الذين يمتلكون جزء من حقوق الملكية في الشركة، من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتفاظ بالعلاقة الحالية بالشركة أو تغييرها (الاستثمار أكثر، الانسحاب، ...الخ).

ب. الموثوقية: تعني أن أساليب القياس و الإفصاح المطبقة لاستخراج النتائج و عرضها هي أساليب موضوعية و أنه يمكن لأشخاص أخريين، مستقلين عن الذين استخدموها في المرة الأولى، إعادة إستخدامها للتحقق من تلك النتائج. كما تعني هذه الخاصية بأن المعلومات المقدمة تعطي تصورا دقيقا للواقع دون أن يشوبها تحريف قصد التظليل أو أخطاء. كما أن لهذه الخاصية جانب آخر يتمثل في حيادية المعلومات و خلوها من التحيز.

ج. حيادية المعلومات: يقصد بهذا عدم التحيز، أي تجنب التحيز في عملية القياس (محاولة ترجيح كفة حدث ما على حساب آخر، بدلا من أن يكون الحدوث متساوي الاحتمال لكلا الحدثين). و كذا تحيز القائم بعملية القياس، و الذي قد يكون مقصودا أو غير مقصود. على إعتبار أن المعلومات التي يمكن الوثوق بها و الاعتماد عليها يجب

أن تكون نزيهة و خالية من التحيز اتجاه أية نتائج محددة مسبقا. و هذا ما يزيد من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية، و المسؤولين عن إعداد القوائم المالية، و ذلك فيما يتعلق باختيار أساليب القياس المحاسبي و الإفصاح.

د. قابلية المعلومات للمقارنة: تسمح هذه الخاصية بالتعرف على أوجه التشابه و الاختلاف بين أداء الشركة والشركات المماثلة لها في السوق، و ذلك خلال فترة زمنية معينة. كما تسمح بمقارنة أداء الشركة ذاتها بين فترة وأخرى. و تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة، لمن يستخدمها في عملية المقارنة، إذا ما إعتمدت أساليب مماثلة للقياس والإفصاح.

هـ. التوقيت الملائم: و يقصد بهذا تقديم المعلومات المحاسبية، لمن يحتاجها، في وقتها. على إعتبار أن المعلومات المحاسبية تفقد قيمتها و أهميتها إذا لم تتوفر عند الحاجة لاستخدامها، بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ القرارات التي تبنى على أساسها. علما بأن الفترة الزمنية الفاصلة بين إعداد القوائم المالية و الإعلان عنها تعتبر ذات أهمية قصوى لمنفعة المعلومات المحاسبية.

و. قابلية المعلومات للفهم: لا يستطيع مستخدم المعلومات المحاسبية الاستفادة منها إذا لم تكون واضحة و مفهومة بشكل جيد. و يتوقف وضوح المعلومات المحاسبية على طبيعة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية و طريقة عرضها، هذا من جهة، وعلى قدرات و كفاءات من يستخدمها من جهة ثانية. لذا يتعين على القائمين على وضع المعايير المحاسبية، و الذين يقومون بوضع القوائم المالية مراعاة ذلك حتى يتحقق التواصل الذي يضمن الإبلاغ المحاسبي، أي إبلاغ البيانات التي تحويها القوائم المالية، على اعتبار أن من يستخدموا القوائم المالية، و حتى التقارير التوضيحية المرفقة، ليسوا كلهم محاسبون أو لديهم كفاءات علمية في مجال المحاسبة المالية خاصة.

ي. الأهمية النسبية و الإفصاح الأمثل: يعد البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو عرضه بصورة غير صحيحة إلى تشويه المعلومات التي تشملها القوائم المالية مما يؤدي إلى التأثير على تقييم المستفيدين الخارجيين الرئيسين للنتائج التي تترتب على الاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية بالشركة أو تكوين علاقات جديدة ".

و تحدد الأهمية النسبية لكل بند وفقا لعدة معايير منها أهمية البند كمؤشر لسير وتيرة النشاط، من حيث إدخال تغيرات على الأنشطة القديمة أو إستحداث أنشطة جديدة، تغيير أساليب العمل. كما يكون للبند الطابع الكمي و ذلك من خلال تحديد حجم البند إلى مؤشر ما مثل نسبة البنود التي تتضمنها قائمة الدخل إلى الدخل المحصل عليه خلال السنة الجارية أو إلى متوسط الدخل للسنوات الخمس الماضية (بما فيها السنة الحالية). أما فيما يتعلق بقائمة المركز المالي، فيتم تحديد قيمة البنود التي تشملها القائمة بنسبتها إلى حقوق أصحاب رأس المال، أو إلى إجمالي المجموعة التي يقع فيها البند كمجموعة الأصول المتداولة، أو مجموعة الخصوم طويلة الأجل.

أما بخصوص الإفصاح الأمثل، فهذه الخاصية تساهم في الرفع من منفعة المعلومات المحاسبية المالية لمستخدميها، على أساس أنه يتم التركيز على المعلومات التي يجب إبرازها بشكل خاص نظرا لأهميتها القصوى في القرار المتخذ. إذ ومن خلال الإفصاح الأمثل تقدم التفاصيل اللازمة لتزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الضرورية عن مختلف الأصول و الخصوم، حقوق أصحاب رأس المال، الإيرادات والمصروفات، الأرباح و الخسائر، التدفقات النقدية...الخ. وحتى تكتمل الصورة تضاف ملاحق توضح من خلالها وجهة نظر الإدارة و شرح حدود استخدامات القوائم المالية.

إن ناجعة هذه الخاصية يخضع لاختبار درجة أهمية المعلومات و اختبار التكلفة الناجمة من الحصول عليها و العائد المترتب على استخدامها. فالاختبار الأول هو بغرض انتقاء المعلومات الملائمة و الموثوق بها و التي تكون ذات فائدة لمن يستخدمها. أما الاختبار الثاني فالهدف منه هو التركيز في عملية الإفصاح على المعلومات التي تزيد منفعتها عن تكلفتها، أي ما يحصل عليه من عائد جراء استخدام المعلومات المنتجة و الموزعة يفوق التكلفة الناجمة عن عمليتي الإنتاج و التوزيع، أي الإفصاح عموما.

3.4.الخصائص النوعية الثانوية: إن الخصائص النوعية الثانوية أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، وتتمثل في القابلية للمقارنة و الثبات، و التي تساهم جنبا إلى جنب مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية[8].

4.4.دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات: إن الحوكمة الجيدة هي نقطة بداية لأي مناقشة حول المعلومة المحاسبية، إذ أن الشفافية المالية و المحاسبية ما هي إلا جزء من الإطار الأكبر لحوكمة الشركات[9]، لذا لابد من وجود آليات و أدوات يعتمد عليها لضمان جودة المعلومة المحاسبية، إضافة إلى مبدأ الإفصاح و الشفافية الذي يمكن تطبيقه من توفر معلومات تتميز بالجودة تنعكس مباشرة على السوق المالي بصفة خاصة[10].

كما يشجع وجود نظام إفصاح قوي و جودة للمعلومات المحاسبية على شفافية حقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة[11]. و تظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات و حماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن لنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال و الحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال[12]، هذا و تظهر أهمية الإفصاح و جودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال و بورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق مالية و التي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات و قوانين و قواعد أساسية تحددها المهنة، و ذلك حتى يكتسب الإفصاح

والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين و المساهمين و بذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة و جودة ومنفعة لجميع مستخدميها[13].

ثانيا– الدراسة الميدانية:

1.إجراءات الدراسة:

1.1. أدوات جمع المعلومات: تم توظيف عدة أساليب في الحصول على البيانات و المعلومات، فقد تم الاستعانة بما هو متوفر من مراجع و دوريات في تغطية الجانب النظري . فيما اعتمدت الاستمارة في الجانب التطبيقي و التي عدت الوسيلة الرئيسة، تكونت من مجموعة من محاور الدراسة و تتمثل هذه المحاور في: مبادئ الحوكمة المصرفية عدد فقراتها 15 فقرة، المعلومات المحاسبية عدد فقراتها 06 فقرات، التزام المصارف بجودة المعلومات المحاسبية عدد فقراتها 07 فقرات، ليبلغ المجموع الكلي28 فقرة. كما تم استخدام مقياس ليكرت likert الخماسي في جميع أسئلة الاستمارة

2.1. صدق مقياس أداة الدراسة وثباتها: استخدم الباحث طريقتين للتأكد من صدق محتوى الاستمارة هما:

ا. **الصدق الظاهري:** تم التأكد من صدق الاستمارة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة و الكفاءة في مجالات الحوكمة و المحاسبة، و بناء على أراء هؤلاء المحكمين قام الباحث بتعديل أو حذف أو إضافة عبارات جديدة لتطوير بناء الاستمارة.

ب. ثبات الاستمارة: تم استخراج معامل ثبات طبقا لاختبار كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لفقرات الاستمارة. وكانت نتائج معادلة كرونباخ آلفا لمحاور الدراسة كما يلي: مبادئ الحوكمة المصرفية 0.750، المعلومات المحاسبية 0.758، إلتزام المصارف بجودة المعلومات المحاسبية 0.868 المجموع الكلي0.883، مما يدل أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات مناسبة وتفي بأغراض هذه الدراسة.

3.1. مجتمع الدراسة وعينتها: تم إجراء الدراسة في البنوك التالية: القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الخليج، البنك الخارجي، بنك التنمية الريفية، وبلغ حجم مجتمع الدراسة 90 مبحوثا، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة عشوائية متكونة من مدير عام، رئيس مصلحة، نائب رئيس مصلحة و البالغ عددهم 40 مبحوثا في البنوك محل الدراسة. حيث تم توزيع 40 استمارة وتم استرجاع 35 استمارة، وبعد الفحص تم استبعاد 10 استمارات و بذلك يصبح عدد الاستمارات الصالحة للاستعمال 30 استمارة.

4.1.أساليب التحليل الإحصائي : استخدم الباحث التكرارات والنسب المئوية و المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية، معامل الارتباط البسيط، معامل التحديد R^2 واختبار (ت) (T)، و معامل ومعادلة كرونباخ ألفا، معامل الانحدار الخطي البسيط واختبار(F).

2. تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض

1.2. وصف خصائص عينات الدراسة :

الجدول رقم(01): خصائص عينة الدراسة

المتغير		العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	25	83.33
	أنثى	05	16.67
	المجموع	**30**	**100**
السن	اقل من 30	05	16.67
	39-30	04	13.33
	49-40	11	36.67
	50فما فوق	10	33.33
	المجموع	**30**	**100**
الدرجة الوظيفية	مدير	05	16.67
	رئيس مصلحة	06	20
	نائب رئيس مصلحة	19	63.33
	المجموع	**30**	**100**
المؤهل العلمي	ثانوي	02	06.67
	جامعي	18	60
	دبلوم	10	33.33
	المجموع	**30**	**100**
مدة الخدمة	اقل من5 سنوات	02	06.67
	من 5 -10سنوات	03	10
	من 10-15سنة	15	50
	من15 فأكثر	10	33.33
	المجموع	**30**	**100**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول رقم (01) نلاحظ ما يلي: أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم25 بنسبة 83.33%، أن أغلب أفراد العينة يزيد سنهم عن 40 سنة، يلاحظ أن أغلب أفراد العينة لديهم الشهادة الجامعية

بنسبة 60%، أن أغلب أفراد العينة تزيد مدة خدمتهم بالجامعة عن 10 سنوات، أما الدرجة الوظيفية فهي موزعة كالتالي: مدير بنسبة 16.67% رئيس مصلحة بنسبة 20%، نائب رئيس مصلحة بنسبة 63.33%.

2.2. تحليل نتائج الدراسة: سوف نقوم بتحليل محاور الاستمارة بغية الإجابة على أسئلة الدراسة، حيث تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي و ذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري (على مقياس لكرت الخماسي) لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الاستمارة المتعلقة بالمحاور الدراسة(مبادئ الحوكمة المصرفية، المعلومات المحاسبية، التزام المصارف بجودة المعلومات المحاسبية)، و قد تقرر أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة من (1- أقل من 2.5) دالا على مستوى "**منخفض**" من القبول، ومن (2.5- أقل من 3.5) دالا على مستوى "**متوسط**"، ومن (3.5-5) دالا على مستوى "**مرتفع**

ا.المحور الأول: مبادئ الحوكمة المصرفية

الجدول رقم(02): تحليل فقرات المحور الأول (مبادئ الحوكمة المصرفية)

ت	المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
01	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في المصرف محل الدراسة	03.70	00.53	09	مرتفع
02	تتمتع الهيئات الإشرافية و الرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة و النزاهة و وفرة الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية	03.75	00.41	08	مرتفع
03	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء المصارف	03.89	00.65	05	مرتفع
04	وجود آليات مناسبة تمكن المستثمرون من الحصول على المعلومات الخاصة باستثماراتهم بالوقت المناسب	03.30	00.51	13	متوسط
05	وجود آليات تنص صراحة على ضرورة استشارة جميع المستثمرين من قبل البنك في حال اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم	03.35	00.44	12	متوسط
06	حصول المساهمين على المعلومات الخاصة بالمصرف في الوقت المناسب و بصفة منتظمة	04.00	00.55	03	مرتفع
07	وجود آليات تنص صراحة على ضرورة استشارة جميع المستثمرين من قبل المصرف في حال اتخاذ قرارات تؤثر على مصالحهم	03.84	00.43	06	مرتفع

08	يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متساوية	03.90	00.60	04	مرتفع
09	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	03.80	00.64	07	مرتفع
10	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء	02.58	00.42	14	متوسط
11	مسؤولية الإفصاح تقع أساسا على مجلس الإدارة و إداراته التنفيذية	04.15	00.70	02	مرتفع
12	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب و بما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح	04.20	00.63	01	مرتفع
13	تلتزم المصارف بعرض بياناتها المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة	03.50	00.66	10	مرتفع
14	يقوم مجلس الإدارة بوضع الأهداف الإستراتيجية و السياسات العامة للمصرف، و يعمل على تطويرها و التحقق من التزام الإدارة التنظيمية التنفيذية بها	02.50	00.54	15	متوسط
15	لدى مجلس الإدارة السياسات و الإجراءات الكافية التي تضمن وجود كادر إداري مناسب و فعال بما يشمل التعيينات الملائمة وتقييم الأداء المستمر	03.45	00.69	11	متوسط
المجموع الكلي		**03.59**	**00.60**	/	**مرتفع**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال هذا الجدول يتضح أن مبادئ الحوكمة المصرفية في البنوك محل الدراسة جاءت **مرتفعة** وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن محور مبادئ الحوكمة المصرفية بشكل عام (03.59) بانحراف معياري (00.60)، وقد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين(04.20-02.58)، وانحرافها المعياري ما بين (00.70-00.41). وكان أعلى متوسط للفقرة الثانية عشر، إذ بلغ 04.20 بانحراف معياري00.63 مما يدل على الإفصاح يتم عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب و بما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح في البنوك محل الدراسة . أما الفقرة الرابعة عشر فتشكل أقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي02.50 بانحراف معياري00.54 مما يحتم على مجلس إدارة البنوك المبحوثة وضع الأهداف الإستراتيجية و السياسات العامة للمصرف، والعمل على تطويرها والتحقق من إلترام الإدارة التنظيمية التنفيذية بها.

ب.المحور الثاني: المعلومات المحاسبية:

الجدول رقم(03): تحليل فقرات المحور الثاني (المعلومات المحاسبية)

ت	المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
16	تعد المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية لعمليات إتخاذ القرارات الاستثمارية و الائتمانية	03.60	00.75	04	مرتفع
17	تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملائمة من أجل زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر و التنبؤ بالمستقبل	03.50	00.70	05	متوسط
18	تقدم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب للاستفادة منها في إتخاذ القرارات الملائمة	02.60	00.80	06	منخفض
19	الحرص على أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من الخطأ و التحيز	03.80	00.85	03	مرتفع
20	تعبر المعلومات المحاسبية بصدق عن الحقائق و الأحداث المالية الممثلة لها	04.15	00.84	02	مرتفع
21	اهتمام المحاسبة بحوكمة الشركات يهدف إلى زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية من قبل الأطراف المستخدمة	04.19	00.64	01	مرتفع
المجموع الكلي		**03.64**	**00.75**	/	**مرتفع**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال هذا الجدول يتضح أن المعلومات المحاسبية في البنوك محل الدراسة جاءت **مرتفعة** وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن محور المعلومات المحاسبية بشكل عام (03.64) بانحراف معياري (00.75)، وقد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين(04.19-02.60)، و انحرافها المعياري ما بين (00.85-00.64). وكان أعلى متوسط للفقرة الحادية و العشرون، إذ بلغ 04.19 بانحراف معياري00.64 مما يدل على اهتمام البنوك المبحوثة بحوكمة الشركات يهدف إلى زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية من قبل الأطراف المستخدمة بالبنوك محل الدراسة. أما الفقرة الثامنة عشر فتشكل أقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي02.60 بانحراف معياري00.80 مما يحتم على إدارة البنوك المبحوثة أن تقدم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة.

ج.المحور الثالث: إلتزام المصارف بجودة المعلومات المحاسبية:

الجدول رقم(04): تحليل فقرات المحور الثالث (إلتزام المصارف بجودة المعلومات المحاسبية)

ت	المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى القبول
22	يتم تقديم المعلومات في الوقت المناسب لكي يسهل إجراء التقييمات الدقيقة و السليمة لأداء المصارف و مركزها المالي	02.55	00.95	07	منخفض
23	تحرص المصارف على إعداد تقارير مالية ذات مستوى عالي من الإفصاح و الشفافية يستندان على جودة المعلومات المحاسبية	04.20	00.85	01	مرتفع
24	تحرص إدارة المصرف على القيام بمراجعة مستقلة لقوائمها المالية من اجل إضفاء الثقة و المصداقية على المعلومات المحاسبية المقدمة لمجلس الإدارة	04.00	00.88	02	مرتفع
25	يتم الإفصاح عن المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب	03.39	01.00	06	متوسط
26	تؤثر المعلومات الموثوقة على صناع القرارات من خارج المصرف و المساهمين و المستثمرين	03.95	01.03	03	مرتفع
27	تسعى إدارة المصرف على تقديم المعلومات ذات جودة عالية بهدف مساعدة الجمهور العام على فهم أنشطة المصرف و سياساته و أدائه	03.80	01.04	04	مرتفع
28	تعكس المعلومات التي يقدمها المصرف إلى صناع القرار الداخليين والخارجيين مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالمتطلبات القانونية	03.75	00.86	05	مرتفع
المجموع الكلي		**03.66**	**00.96**	/	**مرتفع**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال هذا الجدول يتضح أن التزام المصارف بجودة المعلومات المحاسبية جاءت **مرتفعة** وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن محور التزام المصارف بجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام (03.66) بانحراف معياري (00.96)، وقد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين(02.55-4.20)، و انحرافها المعياري ما بين (00.85-01.04). وكان أعلى متوسط للفقرة الثالثة والعشرون، إذ بلغ 04.20 بانحراف معياري00.85 مما يدل على حرص المصارف على إعداد تقارير مالية ذات مستوى عالي من الإفصاح والشفافية يستندان على جودة المعلومات المحاسبية. أما الفقرة الثانية و العشرون فتشكل أقل قبول ضمن هذا المحور.

إذ بلغ متوسطها الحسابي02.50 بانحراف معياري00.95 مما يحتم على إدارة البنوك المبحوثة تقديم المعلومات في الوقت المناسب لكي يسهل إجراء التقييمات الدقيقة و السليمة لأداء المصارف و مركزها المالي.

3.2. اختبار الفرضية:

الجدول رقم (05): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية

البيان		المتغير المعتمد	R^2	F
		جودة المعلومات المحاسبية		
المتغير المستقل	B	0.40	0.65*	4.17
	T	6.25*		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

$P \leq 0.05$ ،N= 30 ،df(1,28)، * قيمة T المحسوبة

من الجدول أعلاه نلاحظ تأثير مبادئ الحوكمة في جودة المعلومات المحاسبية بدلالة معامل التحديد (R^2) للنموذج العام الذي يشير إلى أن (0.65) من التباين في جودة المعلومات المحاسبية تفسره مبادئ الحوكمة ويدعم ذلك قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (10.8) و هي أكبر من قيمتها الجد ولية التي بلغت (04.17) عند درجة حرية(1,28)عند مستوى معنوية (0.05). كما أن قيمة (T) المحسوبة البالغة (6.25) وهي أكبر من قيمة (T) الجد ولية(1.697) عند مستوى معنوية (0.05)، بدلالة معاملات إنحدارها البالغة (0.40)، وبذلك تحققت فرضية البحث الرئيسة.

خاتمة:

تشير مبادئ الحوكمة إلى مجموعة الأطر المالية والمحاسبية والإدارية والقانونية التي تنظم العلاقة بين المصارف والمساهمين وأصحاب المصالح ومن ثم توجيهها ومراقبتها وتحسين أداء تلك المصارف. ومن خلال ما تم استعراضه في هذه الدراسة تبين لنا أن هناك اهتماماً متزايداً بتطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف المبحوثة، كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة سيولد آثار ايجابية في جودة المعلومة المحاسبية، كما تحرص المصارف المبحوثة على إعداد تقارير مالية ذات مستوى عال من الإفصاح والشفافية بالإضافة إلى قيامها بمراجعة مستقلة لقوائمها المالية من أجل إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية المقدمة لمجلس الإدارة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات:

– أن يتم تقديم المعلومات في الوقت المناسب لكي يسهل إجراء التقييمات الدقيقة والسليمة لأداء المصارف ومركزها المالي.

– ضرورة أن تولي ادارة المصارف اهتماما ببناء ثقافة الحوكمة بين العاملين من خلال تنفيذ الاطر المالية و المحاسبية والادارية والقانونية كونها تعزز من سمعة المصارف وتزيد ثقة المتعاملين بها.

– أن يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين بالبنوك المبحوثة في تحسين الأداء.

– على إدارة المصارف أن تسعى الى تعميق حالة الالتزام بالحوكمة كونها أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية.

– اقامة دورات تدريبية للعاملين في المصارف في الأمور المالية والمحاسبية والادارية والقانونية بهدف الارتقاء بمستوى هذا المفهوم وبيان أهميته.

الهوامش

[1] –طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2007، ص4.

[2] -عماد محمد أبو حجيلة وعلام حمدان، "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح"، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبة حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أربد، الأردن، ص5.

[3] -بلعزوز بن علي، عبد الرزاق جبارة، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية، مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، أيام 20اكتوبر2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص6.

[4] -موفق احمد السيدية، الحوكمة والعقلانية المصرفية رؤية تحليلية للإدارة المصرفية العربية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد4، العدد10، جامعة تكريت كلية الإدارة، العراق،2008، ص38.

[5]-القاضي زياد عبد الكريم وابوزلطة محمد خليل، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010، ص369.

[6] -إدريس ثابت عبد الرحمان، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية مصر،2007، ص79.

[7] -جمعة احمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2007، ص10.

[8] -الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى ،ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص94.

[9] -أمين اليد أحمد لطفي، مراجعة و تدقيق المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص74.

[10] -حنان رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص125.

[11] -كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 296.

[12] -إبراهيم أحمد الصعيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر، دمشق ،1996، ص 35.

[13] -خليل محمد احمد إبراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، www.infoteclaceountants.com